

**الخيار الديمقراطي في مصر
بين المرجعيات والسيناريوهات المتوقعة**

د. جمال على زهران

**أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
جامعة قناة السويس**

ESEN-CPS-BK-0000001020-ESE

٢٠٠٤ م

00466473

تابعت مثل أى مصرى غيور على حاضر ومستقبل هذا الوطن ، تشكيل حكومة
مصرية جديدة برئاسة الدكتور/ أحمد نظيف ، الذى كان يشغل منصب وزير الاتصالات
قبل تكليفه بتشكيل الحكومة ورئاستها . وبعد صدور القرار الجمهورى مساء الثلاثاء
١٣ يوليو الماضى وحلف اليمين صباح الأربعاء ١٤/ يوليو ، واجتماع الرئيس مبارك
بالحكومة لإصدار التوجيهات والتعليمات كما هو معتاد فى هذا الأمر ، يبقى للمحلل
السياسى أن يستعيد قراءة ما حدث ودلالاته المستقبلية ، وذلك فى ظل المرجعيات
المعروفة فى النظم السياسية المختلفة .

أولا : تكوين الحكومة فى النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية :

فالنظام السياسى الديموقراطى عموما ، ينظر إلى الحكومة بأنها حكومة
الشعب، تأتى بإرادته وتذهب بإرادته . فالشعب هو الذى ينتخب الحزب السياسى الذى
بدوره لو حصل على الأغلبية ، يقوم بتشكيل الحكومة ، وإذا لم يحظى بالأغلبية
المطلقة (٥٠% + ١) ، فإنه عليه أن يلجأ إلى التنسيق أو التحالف مع أقرب الأحزاب
إليه ليشكل حكومة ائتلافية . ومن ثم فالحكومة فى ظل أى نظام ديموقراطى هى
حكومة سياسية لها رؤية متكاملة، وحصلت على ثقة الشعب - لا ثقة السيد الرئيس -
فى ظل تلك الرؤية الشاملة التى طرحها مرشحوا الحزب فى الانتخابات الحرة
والنزيهة. ومن ثم فإن قرار تشكيل الحكومة هو قرار جماهيرى ، تكشفه نتائج فرز
صناديق الانتخابات الحقيقية . وبالتالي فالحكومة عليها أن تتعامل مع الشعب بشفافية،
وتخضع للمحاسبة والرقابة المستمرة ، وتستشعر نبض الشعب واتجاهاته ناحيتها من
خلال استطلاعات الرأى التى تجريها مراكز قياس الرأى العام غير الخاضعة للرقابة أو
التدخل فى عملها .

أما فى النظام السياسى غير الديموقراطى ، أو النظام فى المراحل
الانتقالية - بالمناسبة ليس هناك نظام سياسى يعلن أنه غير ديموقراطى بل ان جميع
النظم فى رأى حكامها نظما ديموقراطية !! - فإنه يشهد واقعا مختلفا . فنصوص
الدستور وإن أعطت للحكومة حق المشاركة فى وضع السياسات مع الرئيس ، والقيام

بتنفيذها، فإننا نرى ذهاب الحكومة والاتيان بحكومة أخرى بإرادة الرئيس فى الوقت والزمان الذى يحدده ، ووفق رؤيته بغض النظر عن رأى العام ان وجدت له مراكز قياس علمية - أو المعارضة أو جماعات الضغط من المجتمع المدنى - أن أعطيت لها الحرية فى الحركة بعيدا عن قيود الإدارة الرسمية المتمثلة فى العديد من الأجهزة . كما أن الحكومة تعمل وفق توجيهات السيد الرئيس وتنفذ إرادة الرئيس ورؤيته التى لم يشاركه فيها أحد . ولذلك فإنه يمكن ان نطلق على الحكومة " حكومة السيد الرئيس" ، وليست " حكومة الشعب " كما هو السائد فى أدبيات النظم الديموقراطية المعروفة .

ونحن بالتالى أمام " حكومة تنفيذية " وليست " حكومة سياسية " . وهى خاضعة لمحاسبة شكلية أمام برلمان يمارس دورا شكليا فى الرقابة السياسية عموما . حيث لم يثبت فى تاريخ البرلمان المصرى على سبيل الاشارة ، أن أقال وزيرا ، أو أجبر وزيرا على الاستقالة ، ومن باب أولى لم يستطع البرلمان اقالة حكومة أو محاسبتها ، بل العادة هى مناقشة طلبات الاحاطة والاستجواب ثم الشكر والانتقال إلى جدول الأعمال .

لذلك فإنه فى الأصل ، وفق مرجعيات النظم الديموقراطية ، تكون الحكومة سياسية جاءت بإرادة الشعب عبر صناديق الانتخابات ، وبالتالى ، فإن رئيس الحكومة وأعضائها لديهم رؤية سياسية يتم محاسبتهم عليها . أما النظم غير الديموقراطية فإن الحكومة عادة هى حكومة تكنوقراطية أى حكومة فنية تقوم بدور تنفيذى فى جزر منعزلة دون انسجام فى الرؤية أو التنفيذ . ولذلك أيضا ليس من المستحب أن نسأل دائما عند صدور تكليف من السيد الرئيس بتكوين حكومة جديدة ، هل هذه الوزارة تكنوقراطية أم لا ؟! لأن الاجابة واضحة . أن الحكومة طالما أنها لم تأتى بإرادة الشعب مباشرة ، فهى حكومة تنفيذية فنية (تكنوقراطية)، بل ان جاز اللفظ فهى "حكومة السيد الرئيس" ، لأنها تنفذ رؤيته . ولذلك فإنه من

الأجدر هنا أن يحاسب السيد الرئيس على أعمال حكومته باعتباره هو الذى يعطى لها برنامج العمل ، ويختارها بإرادته الحرة وفق رؤيته وقناعاته . والنظم السياسية غير الديمقراطية لا تستطيع أن تراجع السيد الرئيس ، وبالتالي لا تستطيع محاسبته .

ولننظر فى النظم الديمقراطية كيف يحاسب الرؤساء ورؤساء الحكومات، (بوش فى الولايات المتحدة، شرودر فى المانيا ، بليز فى بريطانيا ، أرنار فى أسبانيا، شيراك فى فرنسا، وحتى بوتين فى روسيا ، بل رئيس وزراء الهند الذى سقط فى الانتخابات الأخيرة (فاجيابى) ليصعد حزب المؤتمر ، وكذا فى جنوب افريقيا ، ... الخ) .

وفى مصر ، عندما يحاول بعض رؤساء الوزارة أن يكونوا سياسيين ، فإن اقاتهم تتم فى أقرب وقت [نموذج على لطفى وكمال الجنزورى فى عهد مبارك ، ونموذج عزيز صدقى فى عهد السادات] .

ثانياً: آليات اختيار أعضاء الحكومة فى النظامين الديمقراطى وغير الديمقراطى :

تتوفر فى النظام الديمقراطى آليات عديدة عند اختيار أعضاء الحكومة. فليس فى تقاليد هذا النظام أن يأتى وزيراً بـ " الباراشوت " حيث لم يسبق معرفته للرأى العام . ولا تتشكل الحكومة بسياسة " المفاجآت " . بل ان أعضاء الحكومة يجب أن يعرفهم الرأى العام مسبقاً ، وأن يتم إعلانهم على " المواطنين " قبل الاقرار الرسمى لتشكيل الحكومة ، ليسجل المواطنون آراءهم أو اعتراضاتهم عليهم أن توفرت دلائل لديهم ضد هذا أو ذاك .

بل هناك آلية لجان الاستماع أمام البرلمانات الديمقراطية لمحاسبة الوزراء بعد الاستماع إليهم وإلى أفكارهم وسجل أعمالهم فى نطاق وزاراتهم ، والنظر فى تاريخهم السياسى والوظيفى بل والشخصى باعتبار أن " نظافة " التاريخ الشخصى للمرشح لمنصب وزارى له أهمية كبيرة فى " نظافة " قراراته وحرصه على تغليب الصالح العام دائماً .

كما أن بعض النظم الديمقراطية ، تشترط موافقة البرلمان على تشكيل الحكومة رسمياً قبل بدء عملها .

بينما فى النظم غير الديمقراطية ، لا نعرف لماذا تأتى الوزارة بكاملها ولماذا ترحل؟! ولماذا يأتى وزير ، ولماذا يرحل؟! ونتعجب حينما نرى وزيراً عليه مؤاخذات لا حصر لها ومحل اتفاق الرأى العام من خلال صحف المعارضة والصحف الرسمية الموالية بالطبع للحزب الحاكم ، ولا تتم إقالته أو تغييره ، بينما يرحل وزير لا يختلف الرأى العام على سلامة سلوكه واستقامته ، دون سبب معروف أو معلن!! . كما لا يعرف أحد حدود التمايز فى الخطأ عند التغيير أو الإقالة . فهناك وزير يهدر مال عام بالمليارات لا يحاسب ، ووزير آخر قد يتسبب فى اهدار مال عام ولكن بشكل محدود لا يتخطى الآلاف أو عدة ملايين بسيطة وتتم إقالته أو تغييره !! . ما هى

الأسباب الكامنة وراء ذلك ؟! هذا مالا يعرفه أحد ، وتضيق المعالم مع مرور الأيام واستمرار النخب الحاكمة لأكثر من ربع قرن فى مواقعها وهذه هى مصيبة النظم السياسية غير الديمقراطية .

ولذلك ليس مستغربا أن تتشكل الحكومة فى مصر من شخصيات لا يعرفها الرأى العام ، ولا نعرف خلفيات هؤلاء الوزراء أو مواقفهم السابقة حتى نستطيع أن نتعرف على ملامح سياساتهم وأن نتوقع قراراتهم . فنحن أمام ما يعرف بـ " صندوق الدنيا " الملىء بالأعاجيب والحظوظ !! . وتظل فكرة " التجريب " قائمة ومستمرة والثمن الذى يدفع من حاضر ومستقبل هذا الشعب كبير . وليس مستغربا أن يعلن الأستاذ / إبراهيم نافع فى مقالاته بالأهرام التى مهدت للتغيير الوزارى واحتمالات الاقتراب من " أصنام " الوزارة السابقة التى امتدت أعمارهم الوزارية أكثر من عشرين عاما ، أن الوضع الحالى مترديا وبلغ درجة من السوء عظيمة وضخمة". ولكن لم نبحث السبب فى ذلك لتجنبه مستقبلا ؟! .

ولكن هذا الوضع الذى وصلنا اليه وفق ما جسده إبراهيم نافع ، فى مقالاته السابق الاشارة اليها ، وهو خلاصة رؤى الكثير من المثقفين الغيورين على حاضر ومستقبل هذا الوطن منذ فترة طويلة وهم يكتبون ويسجلون تقييماتهم المختلفة والنزيهة ، دون أن يستمع النظام الحاكم لأحد منهم ، إلا بعد ما " وصل السيل الزبا " كما يقولون وهو ما حدا بالسيد/ نافع أن يعترف به تجسيدا لرؤية مؤسسة الرئاسة فى مصر كما هو معروف لطبيعة العلاقة بين مؤسسة الأهرام والرئاسة فى مصر .

وقد أستطيع أن أتفهم على سبيل المثال فى اختيار د. نظيف رئيس الحكومة الجديد - ان كان قد اختار فعلا - وزير التعليم العالى من بين رؤساء الجامعات وهو ذات سمعة محمودة كما أعرف - ولكن لا أستطيع أن اتفهم اختيارات أخرى عديدة دون مبرر أو خلفية مؤهلة لهذا المنصب أو ذاك . وتبدو الاختيارات فى النهاية وكأنها توزيعا للهبّات والعلاقات الشخصية والمجاملات ، وهو ما يحدث فى اختيار

السادة المحافظين ، وهو ما ينعكس فى اختيارات المسؤولين التاليين للمناصب المختلفة وخاصة فى الجامعات ، وهو ما ينعكس أيضا فى اختيارات القيادات المحلية، وهو ما ينعكس أيضا فى اختيار جيوش المستشارين التى وصلت إلى (٣٠) ألف مستشار حسبما نشر فى هذا الصدد ، وهو ما يؤدى إلى سوء الأداء والأخفاق غالبا ، وبالتالي تردى الأوضاع كما أشار إلى ذلك السيد/ نافع .

إن الكفاءة والخلفيات والرؤى السابقة ، ليست من المعايير المستقرة فى اختيار قيادات مصر ، وهو ما يفرض تساؤلا هاما حول : أسباب التدهور العام فى عشرين عاما وقد يسبقها بسنوات تجنباً لعدم الموضوعية فى التحليل ، كما أقر بذلك السيد/ نافع فى مقالاته التمهيدية للتغيير الوزارى الذى حدث وتوابعه من تغييرات أخرى فى هذا السياق .

ومع ذلك فإن الفرصة قائمة أمام رئيس الحكومة الجديد د. أحمد نظيف ، بأن يعقد مؤتمرا صحفيا يتم نقله على الهواء مباشرة - فى ظل توجيهات السيد الرئيس بتحرير الاعلام وفى ظل قيادة ممدوح البلتاجى للاعلام فى المرحلة الجديدة - يعلن فيه على الملأ أسباب اختياراته لأعضاء حكومته وأسباب تفضيله لهؤلاء الأعضاء فى مواقع دون أخرى ، وخلفية واضحة عن كل وزير . ثم عليه أن يطرح رؤية شاملة لحكومته فى كافة المجالات بعيدا عن التوجيهات والأوامر العامة والعليا ، وأن أتت رؤية الحكومة فى ظل هذه التوجيهات ، حتى يمكن للرأى العام مراجعة هذه الحكومة بين حين وآخر .

ثالثا : صعوبة التقييم بأدوات غير ملائمة :

لابد من الاعتراف بأنه من الصعوبة أن نقيم الأمور في تكوين الحكومة واختيار أعضائها واختيار كل المواقع المسئولة في دولة لا تتوفر فيها كل القيم الديمقراطية الكاملة ، بأدوات الديمقراطية الكاملة وفق ما هو سائد في النظم السياسية الديمقراطية المستقرة .

ولذلك فإن النظام السياسى القائم على مركزية القرار ، ومحورية الشخص (الرئيس) والذي يمتلك نحو ٧٠% من الاختصاصات المنصوص عليها بالدستور وفق دراسة لبعض الزملاء ، ودور هامشى أو محدود للمؤسسات والسلطات الأخرى (تشريعية - حكومة - قضائية) ، مقارنة بما نص عليه الدستور للرئيس ، يصعب أن نفهم مخرجاته في ظل مرجعية ديمقراطية تقوم على توازن السلطات وقوة المؤسسات ، ومحدودية دور الاشخاص ، ومشاركة واسعة في صنع القرار ، ورقابة سياسية غير محدودة ، وانتخابات حرة نزيهة يكون السيد فيها هو الشعب لا الأجهزة والإدارة . فالنظام الديمقراطي له تعريفه وآلياته وخبرات الممارسة الطويلة والمستقرة ، بينما النظام غير الديمقراطي له آليات أخرى وخبرات في ممارسة الاستبداد والمركزية وتغيب الشعب صاحب الحق الأول في السيادة .

ونحن نحلل ونتحدث مع وسائل الاعلام كمحللين سياسيين تغيب المرجعيات، ونتواصل مع النقد لكل شئ وكثيرا ما أرى أحيانا صواب بعض الأفكار الرسمية في سياق أنها ذات مرجعية ديمقراطية ، فأشيد بها ولكن سرعان ما أراها قد أختفت بأفكار أخرى لا تتسق مع المرجعية الديمقراطية . وهذه اشكالية كبرى أمام المحلل السياسى . هل يتواصل مع النقد لكل شئ ، تواسلا مع الرفض العام ، أم يعلن رأيه في ظل المرجعية الديمقراطية ؟

فى تقديرى أن الأرجح صوابا هو أن يذكر المحلل السياسى بمرجعياته
أولا قبل أن يتواصل مع النقد العام ، فان رأى هذا الموقف يتسق مع المرجعية
فيستوجب الأمر الإشارة إلى ذلك ، حتى يمكن حدوث نوع من التراكم فى
الممارسة الإيجابية فى الطريق الديموقراطى .

رابعاً : آلية الخروج من المأزق الحالى (القرار بالخيار الديمقراطي) :

طالما أن النظام الحاكم فى مصر يقر بأنه نظام ديموقراطى، ويتفق مع هذا الخيار الديموقراطى كل القوى السياسية ، فإن أكبر تحدى أمام الحكومة الجديدة هو أن تطرح برنامجاً شاملاً للإصلاح السياسى يدار حوله حوار لمدة ثلاثة شهور بين كافة القوى السياسية فى المجتمع دون حساسية لأى شئ ودون خوف من عواقب أى شئ طالما كان الصالح العام هو الهدف المنشود وليس أى شئ آخر . ثم يبدأ تنفيذ هذا البرنامج الشامل ، فى ظل جدول زمنى لمدة عام يتضمن انجازاً مستمراً لتجسيد المصادقية ، حتى نستطيع أن نستشرف الخير العام فى انتخابات برلمانية حرة نزيهة خالية من الشوائب عام ٢٠٠٥ ، وكذا انتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٥ .

ويمكن أن نطرح فى هذا السياق ، ضرورة الالتزام بالخيار الديموقراطى وآلياته كما هى سائدة فى المجتمعات الديمقراطية المستقرة حتى يكون ذلك الخيار هو المرجعية لما يمكن الحوار حوله ، بدلاً من الحوار الشكلى وفى الجزئيات .

فالخيار الديموقراطى لم يعد ترفاً ، كما أنه لم يعد فى مواجهته بديل آخر فى ظل المد الديموقراطى الكاسح منذ حقبة الثمانينيات وحتى الآن حيث تحولت أوروبا الشرقية عن الحزب الواحد إلى الخيار الديموقراطى وسقط حائط برلين عام ١٩٨٩م ، وتفكك الاتحاد السوفيتى بنهاية عام ١٩٩١م . وبين ضغوط الخارج وضغوط الداخل ، لم يعد لهذا الخيار الديموقراطى الكامل بديل على الإطلاق .

خامسا : مشروع مقترح للتغيير السياسى :

من خلال ما ورد فى سياق التحليل النقدى للممارسة السياسية فى مصر على وجه الخصوص ، وفق مرجعية الأصول الديمقراطية السليمة ونماذجها التطبيقية المعروفة فى الغرب وبعض الدول المتميزة فى العالم الثالث وفى مقدماتها دول أوروبا الشرقية ، والهند فى آسيا ، وجنوب أفريقيا ، ودول أخرى عديدة ، يمكن القول بأنه يمكننا أن نطرح مشروعا للحاضر والمستقبل تتركز عناصره فيما يلى :

أولا : ضرورة اجراء تعديلات دستورية ضرورية وعاجلة ، وتتركز فى :

- [١] انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه بين أكثر من مرشح .
- [٢] تحديد مدة رئيس الجمهورية بـ (٥) سنوات ولمدتين على الأكثر. (قياسا بالنموذج الفرنسى حاليا) .
- [٣] تكليف زعيم الحزب الفائز بالانتخابات [بالأغلبية البسيطة (أكثر من ٥٠%)، أو الحزب الفائز بأعلى نسبة تأييد دون الـ ٥٠% بالتحالف مع آخرين بتشكيل الحكومة خلال مدة معينة .
- [٤] قيام رئيس الجمهورية الفائز فى الانتخابات بالتخلى فورا عن عضويته الحزبية أعمالا لمبدأ قومية الدولة ووحدتها .
- [٥] الغاء نسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين بعد إنتفاء السبب فى وجودها وإساءة استغلالها فى الواقع ، وما يترتب على ذلك من إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث يمثل كل (٥٠) ألف ناخب عضو واحد فقط . كما هو معمول به فى الأنظمة الأوربية وغيرها .

ثانياً: ضرورة اجراء تعديلات دستورية ضرورية وأجلة ، وتتركز في :

[١] اعادة صياغة سلطات رئيس الجمهورية وتقليصها بحيث يتم دعم سلطات رئيس الحكومة (زعيم الحزب الفائز في الانتخابات البرلمانية) ، ووضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات بحيث يحدث توازن بين السلطات دون جور من سلطة على أخرى .

[٢] الغاء مجلس الشورى بعد انتفاء أغراضه المتمثلة في لجنة شئون الأحزاب التي يجب إلغاؤها والمجلس الأعلى للصحافة بعد استقلال المؤسسات الصحفية، وكذا استقلال جهاز الاذاعة والتلفزيون والاكثفاء بالمجالس القومية المتخصصة مع زيادة فعاليتها وتطويرها وتشكيلها وفق قواعد موضوعية لا شخصية حتى تصبح مراكز للأفكار كما هو معمول به في الدول الديمقراطية المعروفة بـ مراكز التفكير (Think - Tanks) .

[٣] الغاء المدعى العام الاشتراكي والعودة للقاضي الطبيعي .

[٤] اعادة الاعتبار للسلطة القضائية بحيث تكون الحكم والمرجعية في أي حكم دون تدخل مع سلطات أخرى . وهو ما يستتبع الغاء فكرة سيد قراره المخولة لمجلس الشعب ، باعتبار أن قرار الفصل في الانتخابات والعضوية في البرلمان من سلطات القضاء .

[٥] الغاء بدعة سلطة الصحافة كسلطة رابعة وهو الأمر الشاذ على كل أنواع النظم السياسية .

ثالثاً : اجراء انتخابات حرة نزيهة في تشكيل البرلمان (مجلس الشعب) ، وفق

اجراءات ديموقراطية سليمة تقضى بحياد كامل لجهاز الإدارة (الشرطة - المحافظون - المحليات ... الخ) .

رابعاً: الاشراف القضائى الكامل على عملية الانتخابات العامة فى جميع أشكالها (برلمانية - رئاسة الدولة - المجالس المحلية - الهيئات المختلفة) ،
بدءاً من الجداول الانتخابية وانتهاءً بإعلان النتيجة العامة . ومن ثم ينتهى دور وزير الداخلية ، وبالتالى تنتهى فكرة " المرشح المستقل الوطنى " كان هناك المرشح المستقل غير الوطنى !! .

خامساً: إلغاء الجداول الانتخابية الحالية فوراً قبل اجراء أية انتخابات عامة
خلال عام ٢٠٠٥م : حيث ثبت فسادها بأحكام قضائية ، وكانت مانعا للمشاركة مع أسباب أخرى ، وثبت عدم صلاحيتها لاجراء أية انتخابات وهى بالتالى على وضعها الحالى لا تعبر عن الهيئة الناجبة الحقيقية وبالتالى لا تعبر عن ارادة الجماهير السليمة واعداد جداول انتخابية جديدة وفق الرقم القومى والبيانات المدونة فيه والمدرج بها الدائرة الانتخابية المختارة^(*) .

سادساً: إلغاء قانون الطوارئ ، وجميع المعوقات القانونية المقيدة للحريات بشكل عام ، والممانعة لاتمام أية انتخابات سليمة .

سابعاً: إلغاء قانون الأحزاب السياسية الحالى ، واستبداله بقانون بسيط يتيح الفرصة لتكوين الحزب السياسى بكل حرية دون معوقات ، ووفق ضوابط يجمع عليها ممثلوا كافة القوى السياسية فى المجتمع .

ثامناً: اعداد قانون جديد للحقوق السياسية يتضمن المواثيق الدولية الجديدة،
والتطورات الحادثة فى المجتمع المصرى ، وتعميقاً للخيار الديموقراطى، وعلى أن يتضمن نقطتين مهمتين هما : عدم اسقاط جريمة تزوير الانتخابات بالتقادم ، وتغليظ عقوبة التزوير فى ارادة الشعب إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ردعاً لكل من تسوله نفسه فى التلاعب بإرادة الشعب .

(*) للكاتب دراسة فى هذا الموضوع تحت النشر .

تاسعا: تحديد سقف مالى للدعاية الانتخابية والصرف على الانتخابات يكون واقعيا، وأن يكون لذلك آليات معينة ، كأن يعين (محاسب وقانونى) مسئولين عن كل مرشح أمام جهات الدولة والقضاء لاثبات كل ما يصرف ومصادر هذه الأموال كما هو متبع فى النظم الديمقراطية . وتجريم المتجاوزين إلى حد الغاء عضويته فى البرلمان إذا ثبت عدم التزامه بذلك ، وبعد تقرير رسمى من السلطة القضائية بحكم اشرافها على عملية الانتخابات .

عاشرا: عملية الأدلاء بالصوت تكون باثبات هوية الشخص والتوقيع بالاسم أو البصمة لمن لا يقرأ أو يكتب ، إعمالا للنزاهة الانتخابات وردعا للمتلاعبين فى ارادة الشعب .

حادى عشر: تحرير الدعاية الانتخابية بإتاحة الفرصة الكاملة فى منافسة متكافئة بين جميع المرشحين ، دون تدخل من جهة الإدارة (فى مصر - وزارة الداخلية). وعلى أن تلتزم الجهات الأمنية بحماية هذه المؤتمرات مهما كانت هوية المرشحين وانتماءاتهم السياسية .

ثانى عشر: اعداد صناديق زجاجية إعمالا للنزاهة والشفافية ، وإشاعة عهد جديد بدلا من الصناديق الخشبية التى تعبر عن عهد التزوير والتلاعب فى ارادة الشعب وال جماهير .

ثالث عشر: تحرير المجتمع المدنى وفى مقدمته الغاء القانون (١٠٠) الخاص بالנקابات المهنية ، والتى كان من شأنه حدوث شلل كامل فى هذه النقابات التى أضحت دورها ينحصر فى تجميع رسوم العضوية وصرف المعاشات وتنظيم الرحلات !!.

رابع عشر: اعادة رسم وتنظيم الدوائر الانتخابية : بحيث يكون عدد الناخبين مع المطابقة بتوزيع أقسام الشرطة والشكل الجغرافى ، حيث يصبح لكل (٥٠) ألف ناخب نائب يمثلهم فى البرلمان . وتصبح الدائرة يمثلها شخص واحد فقط بعد

الغاء نسبة العمال والفلاحين التي اقترحناها . ويحقق ذلك فعالية أكبر للنائب وسط دائرة محددة ، ويسهل مراجعته ومحاسبته بعيدا عن الاتساع غير المقنع للدوائر الحالية دون فعالية ودون مسئولية بين نائبين غير معروف من يعمل ومن لا يعمل !! .

ووفق هذا المنظور ، تصبح الدوائر الانتخابية ٢٠ دائرة لكل مليون ناخب ، (٦٠٠) دائرة لكل الناخبين الحاليين وعددهم ٣٠ مليون ناخب تقريبا وبالتالي يرتفع عدد أعضاء البرلمان من (٤٥٤ إلى ٦٠٠) عضو وهو ما يبرر الغاء مجلس الشورى عديم الجدوى والأهمية .

خامس عشر: الغاء فكرة تعيين الأعضاء في مجلس الشعب لانتفاء الغرض من ذلك ، مع توسيع درجة الحرية والغاء كل القيود أمام جميع المواطنين .
ولذلك فإن فكرة تعيين (١٠) أعضاء في مجلس الشعب أصبحت عديمة الجدوى .

سادسا : السيناريوهات المتوقعة :

ما سبق هو مشروع قابل للنقاش والحوار ويستلزم ارادة سياسية واضحة وصلبة من الجميع وفي مقدمتهم الحزب الحاكم الذى لو كان يثق فى أغلبية الجماهير، فان عليه أن يقبل التحدى ويطرح مشروعا ديموقراطيا حقيقيا اعمالا للنزاهة والشفافية وحرصا على الصالح العام حاضرا ومستقبلا . وفى تقديرى أنه غير مقبول التذرع بأية حجج أو مبررات لتأجيل ذلك حتى يتم اقتناص رئاسة الدولة ، والبرلمان فى انتخابات عام ٢٠٠٥م بدون هذه الاصلاحات الضرورية التى تعكس التقاء كبيرا حولها من واقع جميع آراء القوى السياسية خاصة المعارضة الرسمية وغير الرسمية، وآراء المثقفين المستقلين المهومين بآلام المجتمع والتواقين لآمال عريضة فى مستقبل أفضل ، ومع ذلك فان هناك سيناريوهان متوقعان هما :

[١] سيناريو الاصلاح التدرجى بديلا للاصلاح الشامل :

صحيح أن الحزب الوطنى الحاكم يتلأأ فى تبنى مشروع شامل للاصلاح السياسى رغم الضغوط الخارجية عليه ، ويطرح سيناريو الاصلاح التدرجى وخلاصته بعض التغيرات الشكلية التى لا تعكس نية حقيقية فى الاصلاح الشامل ، إلا أن الواقع وتحدياته وضغوط الداخل والخارج ستجبر الحزب الحاكم على الاصلاح السياسى ، والمحك هو جدول زمنى لهذا الاصلاح عليه أن يضعه ويلتزم به وهو ما يتهرب منه دائما .

[٢] سيناريو العنف والانقضاء على السلطة بديلا لاستمرار الأوضاع أو الاصلاح التدرجى :

أما السيناريو الآخر فى حالة أصرار الحزب الحاكم على التدرج الاصلاحى والقاصر على الشكل والاصرار على اجراء انتخابات عام ٢٠٠٥م وفق هذا التصور، فان المجتمع المصرى وهو يعانى من ازمة مستحكمة فى جميع المجالات ، ويعانى من تدهور معيشى كبير ، فانه معرض للدخول فى دوامة حقيقية من العنف ، أو سعى

من البعض للانقضاء على السلطة فى أى لحظة وهو ما يجب أن نحذر منه فى حالة اصرار النظام الحاكم حاليا على العناد وعدم الاستجابة لمشروع الاصلاح السياسى الشامل وفق جدول زمنى واضح قبل اجراء الانتخابات العامة (رئاسة وبرلمان) عام ٢٠٠٥ م .

وختاما :

أن الشعب المصرى الآن يحتاج أكثر ما يحتاجه إلى الحرية والديموقراطية وليس لرغيف الخبز كما يتصور البعض . فحالة الاكتئاب القومى التى تنتشر فى ربوع البلاد هى من نتاج الركود السياسى وعدم الاهتمام بالرأى العام وعدم اتاحة الفرصة أمامه للمشاركة فى صنع حاضر ومستقبل وطنه . كما أن حالة الانعزالية ومظاهر الهروب والخوف هو من نتاج المناخ المقيد للحريات والمفزع وغير مطمئن للشعب على حاضره ومستقبله .

أن الأمر يحتاج الآن قبل التو ، واليوم قبل الغد ، إلى نقلة موضوعية فى الخيار الديموقراطى . ولن نقول فان الكارثة ستحل ، لأنها قد حلت بالفعل والواقع يشهد بذلك ، ولكن نقول أننا مع كل الغيورين على حاضر ومستقبل هذا الوطن وشعبه العظيم الذى يستحق كل الحرية وكل الديموقراطية لأنه أساس حضارات العالم ، أننا لن نتوانى عن الدفاع عن الخيار الديموقراطى وحتميته من أجل مصر العظيمة . فبدون الخيار الديموقراطى ، لن تتقدم مصر ، وستظل تدور فى فلك إعادة إنتاج التخلف ، وإعادة إنتاج الدور المكبل والمقيد برؤى قصيرة النظر وبقيود وضغوط خارجية لا تتسق ومصالح مصر العليا ، أو مكانتها التاريخية ، ومعطياتها الجغرافية .

أن الديمقراطية هي الوعاء الذى تتفجر فيه كل طاقات الشعب وابداعات المواطنين ، حيث الحرية التى نريد أن نعيش فيها وليس مثلما نشم بعض روائح العطر الطيار المؤقت . نريد حرية دائمة فى مجتمع ديمقراطى كامل حتى نتوقع أن تتقدم مصر دائما وتصبح طليعة الأحرار فى عالمنا الثالث والنموذج الذى يحتذى به . وعلينا أن نواصل النضال بكافة السبل لتحقيق هذا الخيار الديمقراطى ، قبل أن نفاجئ بسيناريو مخيف قد يعيد عقارب الساعة إلى الوراء ويوسع الفجوة الزمنية بيننا وبين الخيار الديمقراطى ، ويسمح بتدخل خارجى على خلفية ما يحدث فى محيطنا الاقليمى . ولنقل فى النهاية ، إن الأفضل - أن يكون الخيار الديمقراطى بـ " يدنا " لا بـ " يد عمرو " ، كما أشار لذلك بعض كتابنا ومفكرينا المهمومين بحاضر ومستقبل هذا الوطن المصرى العربى العظيم.

والله الشاهد ،

